دور الاحتياطي القانوني في ادارة سيولة المصارف الاسلامية
بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاسلامية العراقية

اروى توفيق ابراهيم
الاستاذ المساعد الدكتور صادق راشد الشمري

المستخلص

يهدف البحث الى بيان تأثير نسبة الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي العراقي على عمل المصارف الاسلامية التي تتميز بخصوصية عن باقي المصارف من حيث عدم تعاملها بالفائدة اخذاً وعطاءً وخضوع ودائع الاستثمار لديها الى مبدأ الربح والخسارة وهو ما يتعارض مع بعض ادوات السياسة النقدية مثل سعر الخصم وسعر اعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني, حيث يتم التعامل مع الودائع في المصرف الاسلامي على انها اموال "مضاربة" في عمليات الاستثمار والتمويل مقابل حصولها على نصيب من الارباح ان تحققت وخضوعها للخسائر ان تحققت وحيث ان المصارف الاسلامية لا تساهم اصلاً في عملية توليد النقود وبفرض هذه النسبة على ودائع الاستثمار فهذا يؤثر على سيولة المصارف الاسلامية وبالتالي تعطيل هذه النسبة عن الاستثمار.

ولغرض بلوغ هدف البحث فقد تم اختيار عينة من خمسة مصارف اسلامية عراقية, وجرى الاعتماد على استبانة اعدت لهذا الغرض وزعت على (129) شخصاً من المديرين المفوضين للمصارف الاسلامية ومديري الفروع ومديري الاقسام والموظفين ذوي العلاقة بموضوع البحث لغرض قياس التأثير بين المتغير المستقل المتمثل الاحتياطي القانوني والمتغير التابع المتمثل بالسيولة.

وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات ابرزها:

ان البنك المركزي العراقي يطبق التعليمات نفسها المطبقة على المصارف التقليدية مثل نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة ولم يراعي خصوصية الودائع في المصارف الاسلامية.

وقدم البحث عدة توصيات منها تفعيل قانون الصكوك الاسلامية وضرورة وجود سوق نقد اسلامي والعمل على تدريب عناصر مؤهلة لإدارة المصارف الاسلامية عن طريق تشجيع الدراسات والبحوث في هذا المجال.

Abstract

The research aimed to show the effect of the monetary policy used by the Iraqi Central Bank on the work of Islamic Banks which have privacy from the other banks concerning not dealing with interest taking and giving and that contradicts with some monetary policy tools like price of discount and the price of returning the discount, and to specify the purpose of the research , a sample has been chosen consisted of five Islamic Banks in the Iraqi bank sector, it has been depended on questionnaire form prepared for this purpose and distributed on (129) people of authorized directors of Islamic Banks ,branches directors , the departments directors and employees related to the research subject for the purpose of measuring the effect between the independent variable presented by quantitative tools of the monetary policy and the dependent variable presented by liquidity.

The research reached some conclusions, the most important one is that the Iraqi Central Bank applies the same instructions that applied on the traditional banks like the ratio of legal

alternate and ratio of liquidity and it didn't present alternatives for the Islamic Banks instead of the price of returning the discount and open market.
The research presented several recommendations including activating the Islamic checks law and the necessity of existence Islamic Cash Market and working for training qualified persons to managing Islamic Banks through encouraging the studies and researches in this area.

المقدمة

تخضع جميع المصارف العاملة الى اشراف ورقابة البنك المركزي باعتباره واضع السياسة النقدية والمشرف على تنفيذها والمراقب على المصارف سواء كانت مصارف تقليدية او اسلامية لغرض التأكد من ضمان تنفيذ التوجيهات والتعليمات الصادرة منه لضمان حسن سير اعمالها وبما يحقق اهداف السياسة النقدية والتأكد من اوضاعها المالية والحفاظ على اموال المودعين لديها.

وثمة عدة ادوات يستخدمها البنك المركزي من اجل التأكد ان السياسة النقدية تكون متوافقة مع السياسات المتبعة من قبل المصارف دون مراعاة خصوصية المصارف الاسلامية لذلك تكون غير متوافقة مع المنهج المتبع من قبل المصارف الاسلامية لذلك تواجه المصارف الإسلامية تحديات كثيرة من بينها مشكلة ادوات السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي بسبب عدم قدرة هذه المصارف على اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير عند حاجته إلى السيولة لكون هذه المصارف لا تتعامل بالفائدة التي يفرضها البنك المركزي مما تولد عنه عدم رغبة هذه المصارف في استثمارات طويلة الأجل والتركيز على استثمارات قصيرة الأجل كون العائد أي الربح شبه مضمون , والاستفادة من سرعة استعادة الأموال التي تدخل في مثل هذه الاستثمارات مثل المرابحة والإجارة, والاحتفاظ بنسبة سيولة عالية اضافة الى التحديات التي فرضتها اتفاقيات بازل1 و2 و3 والمعايير التي اشترطتها لكفاية رأس المال, إذ إن البنك المركزي يطبق الادوات الرقابية نفسها المتبعة على المصارف التقليدية بدون مراعاة لخصوصية المصارف الاسلامية, ومنها نسبة الاحتياطي القانوني حيث تعتبر الودائع الركن الاساسي في مصادر أموال المصرف الإسلامي والمصرف التجاري على حد سواء. وبينما تعامل ودائع المتعاملين في المصرف التجاري على أنها أموال "مقترضة" من المودعين مقابل سعر فائدة محدد سلفا بغض النظر عن نتائج أعمال المصرف، تعامل الودائع في المصرف الإسلامي على أنها أموال "مضاربة" في عمليات الإستثمار والتمويل مقابل خضوعها للأرباح والخسائر.

ويترتب على هذا ضرورة إعادة النظر في سياسة الإحتياطي القانوني، بحيث يتم إستبعاد الودائع الآجلة في المصارف الإسلامية من وعاء الإحتياطي القانوني، وذلك للإعتبارات التالية:

إن الودائع الآجلة في المصرف الإسلامي يتم النظر اليها على أنها مساهمات أو محافظ إستثمارية تشارك في الربح والخسارة، يديرها المصرف لصالح أصحابها وعلى مسؤوليتهم الخاصة، ودون ضمان من

المصرف برد هذه الأموال، فضلا عن أرباحها. ونظرا لطبيعتها هذه، فإنه لا يجوز شرعا ضمانها أو ضمان جزء منها، ولا يجوز حجب جزء منها على الإستثمار، إلا بموافقة جميع أصحاب الحسابات.
أما الحسابات الجارية، فيمكن إخضاعها لوعاء الإحتياطي القانوني لأنها لا تشارك في الربح والخسارة، ولانها خاضعة للطلب في أي وقت، ويتم إستثمار المصرف لجزء منها على مسؤوليته بصفتها (أمانة) مأذون للمصرف بتوظيفها وفق قاعدة شرعية مفادها "الخراج بالضمان".
لذلك جاء هذا البحث في محاولة لبيان تأثير نسبة الاحتياطي القانوني نفسها دون مراعاة لخصوصية الودائع في المصارف الاسلامية وايجاد صيغ تلائم طبيعتها والانشطة التي تمارسها وتكون متوافقة مع حكم الشريعة دون ان يكون هناك تعارض مع اهداف السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها.

الفصل الاول / المنهجية والدراسات السابقة

المبحث الاول / منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تمارس المصارف الاسلامية انشطة الصيرفة الاسلامية التي تتميز بخصوصية عن انشطة الصيرفة التقليدية وتخضع تلك المصارف لأشراف ورقابة البنك المركزي عن طريق ادوات السياسة النقدية ومنها الاحتياطي القانوني التي تستخدمها لرقابة وادارة السيولة والائتمان ونسب كفاية راس المال والسيطرة على كمية النقد والحفاظ على ودائع الجمهور وعليه تكمن مشكلة البحث في خضوع هذه المصارف لنسبة الاحتياطي القانوني نفسها التي تخضع لها المصارف التقليدية على الرغم من التمايز الواضح بين هذين النوعين من المصارف.

ثانياً: اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث من خلال تركيزه على دراسة وتحليل دور الاحتياطي القانوني في مشكلة إدارة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية لما للمصارف الاسلامية من خصوصية تتمثل في عدم تمكنها من التصرف بالسيولة في حالة الفائض او العجز كما في المصارف التقليدية حيث عليها ان توازن بين السيولة والربحية والامان والالتزام بمبادئ واحكام الشريعة الاسلامية.

ثالثاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى معرفة مدى ملائمة نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي العراقي لطبيعة الودائع في المصارف الاسلامية وبالتالي في عمل وادارة سيولة المصارف الاسلامية وامكانية ايجاد صيغة تلائم عمل هذه المصارف.

رابعاً: فرضيات البحث

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي العراقي وبين ادارة السيولة المصرفية للمصارف الاسلامية.

خامساً: حدود البحث

الحدود المكانية: عينة من المصارف الاسلامية العراقية وهي المصرف الوطني الاسلامي مصرف الجنوب الاسلامي, مصرف نور العراق الاسلامي, مصرف البلاد الاسلامي ومصرف زين العراق الاسلامي.

الحدود الزمانية: جرى اعداد هذا البحث استناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي للصيرفة الاسلامية رقم (6) لسنة 2011 وقانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015 المطبقة على المصارف الاسلامية من 2015 – 2017.

سادساً: مجتمع وعينة البحث

شملت عينة البحث خمسة مصارف اسلامية عراقية هي المصرف الوطني الاسلامي, مصرف البلاد الاسلامي, مصرف الجنوب الاسلامي, مصرف نور العراق الاسلامي ومصرف زين العراق الاسلامي. اما مجتمع العينة المستهدفة فكان المديرون المفوضون للمصارف الاسلامية ومديرو الفروع ومديرو الاقسام والموظفون العاملون في هذه المصارف.

سابعاً: متغيرات البحث

المتغير المستقل: الادوات الكمية للسياسة النقدية المتمثلة بـ(الاحتياطي القانوني).

المتغير التابع: السيولة المصرفية

اولاً: الدراسات العربية

1- دراسة : الوادي 2006بعنوان "كفاءة السياسة النقدية في الاسلام" هدفت هذه الدراسة إلى بيان كفاءة السياسة النقدية الإسلامية في كلٍ من الأردن والسودان، وذلك عن طريق استبدال الأدوات النقدية التقليدية بالأدوات النقدية الإسلامية، وبذلك تستطيع التأثير على الادخار والاستثمار وتخصيص الاستثمار فيؤدي ذلك الى الزيادة في النمو المحلي والناتج الاجمالي وقد جاءت هذه الدراسة لتؤكد أن السياسة النقدية

الإسلامية تؤثر بشكلٍ إيجابي في أولويات الاستثمار موزع قطاعياً، وعلى النحو الذي تنتج السلع الضرورية قبل الحاجيات، والحاجيات قبل الكماليات، ومن ثم عدالة توزيع الدخل والموارد في المجتمع الإسلامي. وللسياسة النقدية تأثير في جذب الاستثمار الاجنبي عن طريق استثمارات حقيقية مما يزيد التنمية الاقتصادية.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

1- دراسة Zubair Hasan: 2008 بعنوان " Credit Creation and Control: an Unresolved Issue in Islamic Banking" خلق الائتمان والرقابة: قضية لم تحل في المصرفية الإسلامية اختصت هذه الدراسة بالبحث في موضوع قدرة المصارف الإسلامية على اشتقاق (خلق) النقود، وهل هي قادرة على ذلك, لا يمكن أن يكون هناك أي اعتراض لممارسة المصارف الاسلامية للائتمان وخلق النقود في حد ذاتها ولكن كيف وبأي كميات يجري إنشاء هذه الأموال هي جوهر هذه القضية واذا كانت قادرة على ذلك فما هي أدوات السياسة النقدية المناسبة التي يمكن أن تُفرض على هذه المصارف للرقابة عليها في هذا المجال، وقد جاءت النتائج لتظهر أن المصارف الإسلامية تستطيع اشتقاق الائتمان (بشكلٍ استثنائي) خلافاً لما هو متوقع وعلى هذا الاساس فإن على البنوك المركزية ابتكار أدوات جديدة في سياساتها للرقابة على المصارف الإسلامية بهدف التأثير على قدرتها على اشتقاق النقود والائتمان. وأخيرا خلصت الورقة إلى أن استخدام الوسائل التقليدية لمراقبة الائتمان في نظام مصرفي خال من الفائدة عديمة الجدوى والمفعول .

2- دراسة Shabri , and Yosuf 2009. بعنوان Impact of Monetary Policy Shocks on Islamic Banks in a Dual Banking System: Evidence from "the Conventional and Malaysia"

اثر صدمات السياسة النقدية على المصارف الاسلامية والتقليدية في النظام المصرفي المزدوج: ادلة من ماليزيا.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار السياسة النقدية على المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ماليزيا التي تتميز بوجود نظام مصرفي مزدوج لديها وذلك عن طريق التعرف على مدى تأثير التغير في اسعار الفائدة المرتبطة بالبنك المركزي على حساسية عمليات التمويل والإيداع في المصارف الإسلامية والتقليدية وذلك طوال المدة (1999 – 2006) وقد تبين أن أعمال التمويل والإيداع في المصارف الإسلامية هي أكثر حساسية من المصارف التقليدية هذا يعني أن التغير في مؤشرات الفائدة على ادوات السياسة النقدية تؤثر في المصارف الإسلامية وتجعلها تعاني من عدم استقرار في عملياتها – تبعاً لهذا

التغير بشكلٍ أكبر من المصارف التقليدية وبالتالي فإن هذا يؤكد على أهمية قيام المصارف الإسلامية بالتركيز على إدارة المخاطر لديها لتتفادى تأثرها السلبي بالسياسات النقدية التقليدية.

الفصل الثاني / الاحتياطي القانوني /السيولة المصرفية / المصارف الاسلامية

المبحث الاول / الاحتياطي القانوني

اولاً: تعريف الاحتياطي القانوني

إن نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على المصارف التجارية ان تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع ففي اوقات التضخم وعن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي تقل سيولة المصارف التجارية فتنخفض قدرتها على الاقراض , اما في حالة الركود الاقتصادي فيقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة , اي الافراج عن جزء كبير من سيولة المصرف التجاري ومن ثم تزيد قدرة الاخير على خلق الائتمان.(طوروس, 200,2011) تُعد الولايات المتحدة اولى البلدان التي وضعت اشتراطات قانونية تلزم المصارف بالاحتفاظ بحد ادنى من الارصدة الدائنة بحساباتها لدى البنك المركزي استناداً الى نسبة ثابتة من ودائعها, وقد كان الهدف في بداية الامر هو ضمان سيولة المصارف لمقابلة طلبات عملائها بالدفع النقدي ثم تطور الامر الى كونها اداة من ادوات التحكم في حجم الائتمان.(محمد, مصدر سابق,28).يتم التأثير على العرض النقدي عن طريقين هما: مستوى الاحتياطي الفائض والمضاعف النقدي (التوسع المضاعف في الودائع) فبتخفيض معدل الاحتياطي المطلوب يصبح لدى المصارف في احتياطاتها زائد عن الحجم المطلوب مما يزيد من مقدار المضاعف النقدي للودائع ومن ثم تزداد مقدرتها على منح قروض اضافية وبالتالي يزداد حجم العرض النقدي . وفي المقابل فان رفع نسبة الاحتياطي المطلوب ,يتطلب من المصارف مقابلة النقص في الاحتياطيات المطلوبة بتخفيض حجم قروضها , وايضاً ينخفض مقدار المضاعف النقدي للودائع والمحصلة النهائية هي انخفاض حجم العرض النقدي (1985,273,Roger&Ropert)ان نسبة معدلات الاحتياطي الالزامي تختلف من دولة الى اخرى بل انها تختلف في الدولة نفسها باختلاف الظروف والاهداف الاقتصادية ولكن يلاحظ بصفة عامة ان هذه النسبة تكون مرتفعة في الاوقات التي يشهد فيها الاقتصاد معدلات تضخم وتكون منخفضة في اوقات الكساد اما بالنسبة لمعدلات الاحتياطي تبعاً لنوع الودائع فأنها ايضاً تختلف في كثير من الدول حيث تفرض البنوك المركزية معدلات احتياطي مرتفعة على الودائع تحت الطلب ,بينما تفرض معدلات احتياطي منخفضة على الودائع لأجل. (الدوري,السامرائي, 2013 ,211)

ثانياً: تتوقف فاعلية سياسة الاحتياطي القانوني على:

* عدم وجود تسرب نقدي.

* عدو وجود طرائق اخرى امام المصارف التجارية للحصول على موارد نقدية خارج اطار البنك المركزي.

*مدى استجابة ومرونة القطاعات الانتاجية لتلك التغيرات المطبقة من طرف السلطات النقدية.(طوروس,مصدر سابق,200) تأخذ هذه الاداة عدة اشكال اهمها:

* تعديل نسبة الاحتياطي القانوني المتعين الاحتفاظ بها كنسبة من راس مال المصرف التجاري لدى البنك المركزي.

* تعديل نسب الاحتياطي النقدي الى الودائع الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي.

* فرض نسبة تصاعدية تتزايد شريحتها او مقدارها كلما زاد حجم الودائع او ازداد مقدار التزامات المصرف تجاه الغير.

* الزام المصارف بإيداع احتياطيات اضافية في شكل ودائع خاصة بفائدة او بدون فائدة لدى البنك المركزي.

*فضلاً عن الاشكال المختلفة لنسبة الاحتياطي, فأن نسبة السيولة اصبحت ايضاً تستخدم في كثير من الدول كأداة للرقابة على قدرة المصارف في التوسع في منح الائتمان فقد اصبحت المصارف ملزمة بتجميد جانب من الاصول في شكل اصول سائلة بدلاً من توجيهها لأغراض الاقراض والاستثمار.(توفيق, 2011, 368)

ثالثاً : فعالية سياسة الاحتياطي القانوني

يحد هذه السياسة في الواقع مجموعة من القيود تعود اساساً الى ما يأتي:

أ- ان تغيير بنية الاحتياطي القانوني غير مجدية في الحالات التي يكون لدى المصارف التجارية فوائض نقدية.

ب- لا تعتمد المصارف التجارية في تحديد سياستها الائتمانية على اساس مقدار احتياطاتها النقدية وحدها فقد تعتمد في سياستها الائتمانية على مقدار ارصدتها الاجنبية, وعلى اساس نسبة مقدار القروض الى الودائع لذلك فأن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني قد تكون غير فعالة بشكل كافي.

ج- ان الافراط في تغيير نسبة الاحتياطي القانوني قد تؤدي الى حدوث اضطراب في السوق فهذه السياسة يمكن ان تستخدم فقط عندما يكون مطلوب احداث تغيير كبير في مقدار الائتمان في مناسبات معينة.

د- يتوقف اثر تغيير نسبة الاحتياطي على مقدار الطلب على الائتمان فالتغير في مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان قد لا يكون له اثر فعال في التوسع في الائتمان ولا سيما في فترات الركود.(حشيش.269,2004).

هـ - تُنتقد هذه السياسة ايضاً لكونها تعامل جميع المصارف بلا رؤية او تبصر بمعنى انها تعجز عن التمييز بين المصارف ذات العجز والمصارف ذات الفائض في احتياطاتها النقدية في اماكن مختلفة في أن واحد وعليه فأن رفع او خفض النسبة يؤدي الى تقليل او تحسين سيولة جميع المصارف بغض النظر عن حالة سيولته.

و- يرى (كينز) ان استخدام البنوك المركزية لأداة الاحتياطي القانوني بكثرة قد يؤثر سلباً في الاسواق المالية نظراً لأنه يخلق حالة من عدم التأكد لدى المصارف التجارية, ولهذا يرى (كينز) ان البنوك المركزية يجب ان تعلن مسبقاً عن نيتها في تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي حتى تستطيع المصارف التجارية ان تتهيأ لهذا التغيير ويجب ان تكون نسب التغير منخفضة حتى تستوعبها المصارف..(الدوري,السامرائي,مصدر سابق,214).

رابعاً: معدل الاحتياطي القانوني في المصارف الاسلامية

في الولايات المتحدة حاليًا تفرض نسبة احتياطي مختلفة على الوديعة نفسها بحسب حجمها بحيث ترتفع النسبة مع ارتفاع قيمة الوديعة، وتتراوح بين 2 % و 12 % حسب حجم الوديعة ونوعها **(عبد الخالق ,كريم,1992 ,224)** أمَّا في دول أخرى، وعلى الاخص الدول النامية نجد أن نسبة الاحتياطي القانوني موحدة على كافة أحجام الودائع ولكنَّها قد تختلف باختلاف نوع الوديعة، وقد تفرض بنسبة واحدة على كافة أنواع وأحجام الودائع.

كان الغرض الأساسي من هذه السياسة هو ضمان سيولة البنوك والاستجابة الفوريَّة لطلبات المودعين حفاظاً على ثقتهم أمَّا في النظم المصرفيَّة الحديثة في الدول المتقدِّمة فلم يعد هذا هو الهدف الأساسي من هذه السياسة بسبب وجود أسواق ماليَّة واسعة ومتقدِّمة تضمن هذه السيولة فضلاً عن وجود انظمة التأمين على الودائع، لذلك اصبح الهدف الأساسي لهذه السياسة استخدامها كأداة للتأثير في المتغيِّرات النقديَّة المختلفة مثل التضخم وحجم الإئتمان بينما في الدول النامية بسبب عدم توفر أسواق ماليَّة نشطة ولا أنظمة للتأمين على الودائع، فلا زالت سياسة الإحتياطي القانوني تؤدي دورًا هاما في الحفاظ على سيولة والحفاظ على حقوق المودعين ولذلك تكون نسبة هذا الإحتياطي في الدول النامية عادة أكثر ارتفاعًا منها في الدول المتقدِّمة.(ناصر,71,2005)

فيما يتعلق بالمصرف الاسلامي فأنه يواجه في هذه المعاملة المتعلقة بالاحتياطي النقدي الاجباري مشكلة خطيرة وذلك لسببين رئيسين هما :

1- ان المصارف الاسلامي لا تتعامل بالربا اخذاً وعطاءً وبذلك تفقد عائداً كان من الممكن الحصول عليه لو لم تودع هذه النسبة لدى البنك المركزي.

2- ان الاحتياطي لا يمُكن المصرف الاسلامي من توظيف كل الاموال في المشروعات الاستثمارية (حدة,323,2009).

ان تطبيق هذه النسبة على المصارف الاسلامية يسبب الاشكالات الآتية:

1- ان تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني المقصود به أساسًا التقليل من مقدرة المصارف على إنشاء النقود إضافة إلى حماية أموال المودعين، علماً بأن المصارف الإسلاميَّة ذات مقدرة محدودة على التوسع النقدي أو توليد النقود وذلك لارتباط معظم عمليَّات التمويل في هذه المصارف بعمليَّات اقتصاديَّة حقيقيَّة أي تمويل سلعي وليس تمويلاً بالقروض إلا في حالات قليلة كالقرض الحسن.

2- أهمَّ ما يساعد المصارف التجاريَّة على توليد النقود هو الودائع الجارية وهذه تكون عادة بحجم أكبر مقارنة مما لدى المصارف الإسلاميَّة والنسبة التي يفرضها البنك المركزي كمعدَّل للإحتياطي تكون في اغلب الاحيان موحدة بين جميع المصارف وغالباً ما تستطيع المصارف التجارية من تغطية هذه النسبة المفروضة بالودائع الجارية في حين لا تتمكن المصارف الاسلامية من ذلك مما يضطرها الى تكملة هذه التغطية بودائع الاستثمار وهذا يجعل المصارف الاسلامية بين مطرقة البنك المركزي الذي يراقب تطبيق هذه النسبة وسندان المبادئ الشرعية التي تحكم المصارف الاسلامية التي تصطدم هنا بمحظور شرعي هو عدم تعطيل اموال المودعين عن الاستثمار.**(ناصر, 2005 ,191)**

المبحث الثاني / السيولة المصرفية

اولاً: تعريف السيولة

عرّف صندوق النقد الدولي السيولة بأنها «المدى الذي يمكن ان تباع فيه الاصول المالية عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها» أما لجنة بازل فقد عرفت السيولة بأنها «القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة» (Basel Committee, Sep 2008) اما المفوضية الأوربية للشؤون الاقتصادية والمالية فقد عرفت السيولة بأنها "مصطلح يستخدم في علم المال والاقتصاد يصف سهولة الحصول على النقود فإذا كان يتوفر لاقتصاد ما سيولة فإن الأفراد والمؤسسات يمكنهم الحصول على الأموال التي يحتاجون إليها وبالأسعار التي يريدون وذلك لأغراض الاستثمار والاستهلاك بحيث يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي".

ثانياً: تعريف إدارة السيولة

لقد أصدر البنك الماليزي المركزي BNM معياراً حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وبين أن إدارة السيولة تعني: «احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد».(Bank Negara Malaysia 2002) وقد قسم «لاير وآخرون» إدارة النقد (السيولة) إلى قسمين، إدارة أساسية وإدارة متقدمة.

فالإدارة الأساسية للسيولة هي التي تتعامل مع النقد الفعلي المتوفر لدى المؤسسة، أي تكون واحدة من أهم وظائفها الرئيسة تحديد المستوى الأمثل للنقد، بحيث يمكن دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم.

أما الإدارة المتقدمة للسيولة فتتضمن الإدارة الأساسية بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: التنبؤ بالسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية.(Leire,Iturralde,Maseda, 192,2008)

ثالثاً: ادارة السيولة في المصارف الاسلامية

تُعد مسالة السيولة في المصارف الإسلامية من المسائل الهامة ، حيث أن المصرف الإسلامي لا يستطيع التصرف في فائض السيولة بسرعة أو لا يستطيع أن يغطى العجز عن طريق القروض بفائدة كما هو الحال في ظل النظام المصرفي الربوي ,ويتمثل مقاصد الإدارة الناجحة للسيولة في المصارف الإسلامية في الآتي :

(أ) التوظيف السريع للأموال وعدم اكتنازها وحبسها دون مبرر شرعي أو حتى لا تتعرض للتناقص وضياع فرص الربحية .

(ب) المحافظة على سمعة المصرف الإسلامي ، فوجود فائض نقدى أكثر من اللازم يشير إلى أنه لا يوجد لدية خطط وبرامج استثمارية .

(ج) تجنب مخاطر انخفاض مستوى السيولة عن الحد المطلوب حتى لا يعرض المصرف إلى مشكلات ربما تسبب له متاعب في إشاعة الرعب عند المودعين والإساءة إلى سمعته وضياع فرص استثمارية .(شحاتة, 2012, 10)

رابعاً: العوامل التي يضعها المصرف الإسلامي في الحسبان عند وضع السياسات النقدية لأدارة السيولة:

1- سياسة الاستثمار بصفة عامة وعدم حبس الأموال.

2- سياسة تدبير العجز في السيولة من دون اللجوء إلى الاقتراض بفائدة.

3- سياسة استثمار الفائض في السيولة بدون اللجوء إلى الإقراض بفائدة.

4- سياسة أولوية التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

5. سياسة عدم التعامل مع البنوك التقليدية إلا عند الضرورة وبعيدا عن نظام الفائدة والمقامرات وكافة السبل المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

6- سياسة الالتزام بقوانين وتعليمات البنك المركزي.(الرباطي,الحداد, 2015, 22.21)

خامساً: المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها وهي:

1- تبادل اجل الاستحقاق.

2- عدم او البطء في تطوير ادوات مالية اسلامية.

3- عدم وجود تسهيلات الملجأ الاخير للاقراض.

4- عدم وجود ادوات مالية استثمارية قصيرة الاجل لتوفير السيولة.

5- عدم وجود سوق ثانوي اسلامي.

6- الاعتماد على الحسابات الجارية بشكل كبير.

7- القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزء كبير من اصول المصارف الاسلامية.

8- الوسائل التقليدية غير متوافقة مع الشريعة في بعض الوسائل.

9- اللجوء الى مرابحات السلع الدولية على الرغم من الاشكاليات في الانضباط الكامل مع مبادئ الشريعة.(سعيد,24,2011)

المبحث الثالث / المصارف الاسلامية

اولاً: تعريف المصارف الاسلامية

تعرف المصارف الاسلامية بانها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الاسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره الاسلامي السليم.(السبلاني,83,2012) كذلك تعرف بانها المصارف التي ينص القانون على انشائها ونظامها الاساسي على الالتزام بأسس الشريعة الاسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة اخذاً وعطاءً ويختلف منهج المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية حيث تهدف المصارف الاسلامية الى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية واعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير اساس الربا عن طريق جمع مدخرات المؤسسات والافراد وفوائض امولهم واستثمارها وتوظيفها لمقابلة هذه الاحتياجات.(ارشيد,65,2007)

وعليه فأن المصارف الاسلامية تختلف عن التقليدية لكون المصارف الاسلامية لا تكتفي بدور الوساطة المالية بل يتعدى نشاطها الى العمل التجاري والاستثماري المباشر وهي بذلك تكون اقرب الى اهداف المصارف الشاملة حيث ان اهدافها (في مجالات اجتماعية وتنموية ودينية وتحقيق رفاهية المجتمع) على اعتبار ان النظام المصرفي الاسلامي ينطلق من تصور ورؤيا مؤداها (ان المال هو ملك لله تعالى وان الانسان او البشر وجدوا ليكونوا مستخلفين فيه لا مالكين للأموال). (الشمري, 2012, 37-38)

ثانياً:- اسس المصارف الاسلامية

يمكن تحديد الاسس التي تقوم عليها المصارف الاسلامية بما يأتي:

1- عدم التعامل بالربا او ما من شأنه ان يؤدي اليه: حيث انه يشكل القاعدة الاولى الرصينة التي يقوم عليها هذا المصرف اذ انه من دون هذا الاساس يصبح كسائر المصارف والمؤسسات المالية الربوية لأن الاسلام يحرم التعامل بالربا ويدعو الى مبدأ المشاركة في الغُنم والغُرم بديلاً عن الغُنم المضمون المتمثل والواضح في الفائدة الربوية المحددة والثابتة (ارشيد, 2007 ,111) وهذا ما يميز المصارف الاسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية حيث يستبعد كافة المعاملات غير شرعية من اعماله خاصة نظام الفوائد الربوية وبذلك ينسجم المصرف الاسلامي مع البيئة السلمية للمجتمع الاسلامي, ولا يتناقض معها (لعمارة,49,1996).

2- تقرير العمل كمصدر للربح:- ذلك لان الاسلام يرى ان المال لا يلد مالاُ وانما الذي ينمي المال ويزيده العمل فقط وهذا يعني توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمار بجميع الوسائل والاساليب التي تخضع لقاعدة الحلال والحرام التي جاء بها ديننا الحنيف وذلك عن طريق القيام بالأعمال والانشطة التي تعود بالخير والنفع العام ولا تتعارض مع مبادئ الاسلام وتعاليمه ورفض ما يتعارض مع مبادئ الاسلام وتعاليمه او التي يكون هدفها تحقيق النفع الخاص فقط او الربح على حساب الاخرين.

3- الصفة التنموية لهذه المصارف:- تحاول هذه المصارف تصحيح وظيفة راس المال كخادم لمصالح المجتمع وليس سيداً يتحكم فيه وبمعنى اخر الحد من شراسة راس المال بأسلوب عملي ومحاولة ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وذلك باعتبار ان هذه المصارف تقوم على بناء فكري خاص وهو الاسلام ونظامه الشامل لذا فأنها تتصدى بطبيعة هذا التكوين للتنمية الاقتصادية وتحاول تصحيح وظيفة راس المال عن طريق توجيهه للمساهمة في تنمية المجتمع الاسلامي اقتصادياً علاوة على تنميته اجتماعياً (ارشيد, مصدر سابق,112)

ثالثاً: مصادر اموال المصارف الاسلامية

يقصد بالموارد المالية تلك المصادر التي تتدفق عن طريقها الموارد المختلفة للمصرف الاسلامي ولا تخرج هذه المصادر كما في المصارف التجارية عن نوعين رئيسين من المصادر وهي :

1- المصادر الداخلية : وتشمل :

أ- راس المال: هو راس المال المدفوع وليس راس المال الاسمي ويشكل جانب رئيسي في موارد المصرف الاسلامي لبدأ نشاطه فضلاً عن عده بمثابة الامان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين (رايس, 1996 ,231) ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب. (ناصر, 282 ,2005)

ب- الاحتياطيات : وتنقسم الاحتياطيات الى :

* الاحتياطي القانوني : وهو نسبة معينة من الأرباح يجري اقتطاعها بموجب القانون ويتم تحويلها إلى حساب الاحتياطي القانوني في المصرف ، ولا توزع بأي شكل من الأشكال.

* **الاحتياطي الاختياري** : هذا النوع لا يكون قانوني (غير اجباري) ولا تعاقدي بل يقترح من قبل مجلس الادارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك ارباح كافية تسمح بذلك ويستعمل في الاغراض المقترحة من طرف المجلس ويحق توزيعه كلياً او جزئياً على المساهمين اذا لم يستعمل في تلك الاغراض. (بو جلال,53,1990)

* **احتياطات خاصة** :وتمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما جرى تحويله من الارباح الصافية السنوية لمواجهة اية التزامات قد تطرأ على المصرف او بهدف التوسع في النشاط او لتقوية مركز المصرف المالي لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.(المالقي,200,2000)

ج- ارباح المحتجزة: يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير موزعة وهي الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد اجراء عملية التوزيع، وتُعد حقوق ملكية المساهمين، فلا يجوز اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين فتلجأ الإدارة إلى احتجاز جزء من الأرباح وترحيلها إلى اعوام قادمة وهذه الأرباح يجري احتجازها داخليا لإعادة استخدامها فيما بعد (المغربي,114,2004).

د- المخصصات : وهي مبالغ تقتطع من اجمالي الارباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث في الفترة المالية المقبلة والمخصصات لا تُعد حقاً من حقوق الملكية لأنها تُعد تكلفة لم تصرف بعد وتوظف في مجالات اخرى لا يعود بالربح على المساهمين (رايس, مصدر سابق,119-120)

2- المصادر الخارجية: مصدرها الاساسي الودائع بمختلف اشكالها ويمكن تقسيم الودائع التي يتلقها المصرف الاسلامي كما يأتي:

أ- الودائع (الحسابات) الجارية أو تحت الطلب: وهي الحسابات التي يتم فيها الإيداع والسحب دون قيد أو شرط، وهي ودائع لا يجوز استعمالها شرعا إلاّ بإذن صاحبها.(محمد,194,1993) والمصارف

الاسلامية تعد الودائع الجارية بمثابة قروض حسنة (بدون مقابل) يقدمها العميل للمصرف مما قد يسهم الى حد معين في حل مشكلة السيولة لديها.(هندي,26,2000)

ب- الودائع الادخارية: يجري فتح هذه الحسابات لتشجيع صغار المدخرين، وهي مختلفة عن حسابات التوفير في المصارف التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة محددة مسبقا ،بل يكونون مشاركين في نتائج أعمال المصرف الإسلامي فيحصلون على جزء من الأرباح المحققة والتي يتم احتسابها على أساس الرصيد الأدنى للحساب، ويمنح المدخر عادة دفتر تسجل فيه كل عملية سحب أو إيداع.(ناصر, مصدر سابق,284)

ج- الودائع الاستثمارية: وتشمل الودائع لأجل وودائع التوفير ويستطيع المصرف الاسلامي قبول هذه الودائع من اصحابها على اساس انه وكيل عنهم في استثمارها وتوظيفها عن طريق تفويض صريح من المودعين اما استثمارها في نشاط معين يختاره المودع او بتفويض المصرف بأن يختار الانشطة المختلفة الملائمة لتوظيف هذه الاموال بحيث يكون صاحب الوديعة شريكاً في ناتج الاستثمار ان كان ذلك غُنماً او غُرماً وتختلف صيغ الاستثمار في المصارف الاسلامية من مضاربة ومشاركة ومرابحة على الوجوه التي اجازتها الشريعة الاسلامية مع العلم ان هناك حالات يمكن ان يضمن فيها المصرف الوديعة الاستثمارية مثل:

- اشتراط صاحب المال على المضارب في عقد الوديعة عدم استخدام ماله الاّ في عمليات تدر حد ادنى من العائد مثل قيام طرف ثالث بضمان الوديعة وحد ادنى من العائد عليها ويمكن ان يكون هذا الطرف الثالث هو احد اجهزة الدولة.

- قيام مؤسسة تأمين تعاوني تشارك فيها مختلف المصارف الاسلامية مهمتها ضمان الودائع في حالات معينة يتفق عليها .(حمودة ,حسنين,176,1999)

د - شهادات الإيداع الإسلامية: وهي عبارة عن شهادات يقوم المصرف الإسلامي بإصدارها عن طريق الدعوة للاكتتاب العام فيها بعد أن يقوم بدراسة مشروع معين أو نشاط محدد أو صيغة استثمارية معينة بذاتها، فإذا تبين له جدوى هذه الدراسة و ربحيتها يقوم بتحديد حجم التمويل المطلوب ويصدر تلك الشهادات.

هـ- الصناديق والمحافظ والصكوك الاستثمارية: وهي أدوات تمويلية في وثائق موحدة القيمة يصدرها المصرف لاستقطاب المدخرات لتمويل مشاريع معينة، قد تكون متوسطة أو طويلة الأجل.(صيام,45,2014)

الفصل الثالث / تحليل وعرض نتائج البحث

1-عينة البحث

تضمنت عينة البحث توزيع استمارات احصائية بعدد (129) استمارة (ملحق رقم (1) تضمنت كل استمارة ما يأتي:

اولا :- الاسئلة العامة

وتضمنت اربع اسئلة كانت ممثلة على وفق الشكل الآتي :

(v1) وتمثل متغير المنصب الوظيفي ويأخذ التسلسل (1,2,3,4) لكل من (مدير مفوض ,ومدير قسم ,ومدير فرع واخرى)

(v2) وتمثل متغير التحصيل الدراسي ويأخذ التسلسل (1,2,3,4,5) لكل من (دكتوراه, وماجستير, وبكالوريوس, ومعهد اخرى)

(v3) وتمثل متغير التخصص العلمي ويأخذ التسلسل (1,2,3,4,5) لكل من (محاسبة, ومالية ومصرفية, وادارة اعمال, وقانون واخرى)

(v4) وتمثل متغير عدد سنوات الخدمة ويأخذ التسلسل (1,2,3,4,5) لكل من ((20-15), (15-10), (10-5), (اقل من خمس سنوات) و (اخرى))

ثانيا: الاحتياطي القانوني وعلاقة البنك المركزي بالمصارف الاسلامية

وتضمنت (15) سؤال جرى تمثيلها بشكل (15) متغيراً (x1,x2,.....,x15) كل متغير يأخذ قيم بحسب مقياس ديماند الخماسي هي (1,2,3,4,5) لتمثل كل من (اوافق بشده, اوافق, محايد, لا اوافق و لا اوافق بشده)

ثالثا: ادارة سيولة المصارف الاسلامية

وتضمنت (22) سؤال جرى تمثيلها بشكل (22) متغير (y1,y2,.....,y22) كل متغير يأخذ قيم بحسب مقياس ديماند الخماسي هي (1,2,3,4,5) لتمثل كل من (اوافق بشده, اوافق, محايد, لاا وافق و لا اوافق بشده)

2- فرضيات البحث (Hypotheses of Research

فرضية العدم

(H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائية للمتغيرات (x1,x2,..,x12) على متغيرات (y1,y2,..,y22)

(H1) يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائية للمتغيرات (x1,x2,..,x12) على متغيرات (y1,y2,..,y22)

3- التحليل الاحصائي (Statistical Analysis)

لغرض تحليل نتائج الاستمارات الموزعة والاجابة عن فرضيات البحث وتحقيق اهدافه تم اجراء التحليل الاحصائي على وفق الشكل الآتي وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS v-20) وبرنامج Excel، وبالتحديد استعملت الادوات الاحصائية الآتية

اولا : (الاحصاء الوصفي (Descriptive Statistic))

تم حساب مقاييس النزعة المركزية وهي: (الوسط الحسابي (Mean) ,الوسيط (Median) والمنوال (Mode)). ومقاييس التشتت وهي: (الانحراف المعياري (Std. Deviation), المدى (Range))، والتباين (variance) فضلاً عن كل من (القيمة الدنيا (Minimum) والقيمة العليا (Maximum).

جدول (1) مقاييس النزعة المركزية والتشتت للمتغيرات العامة الخاصة بعينة البحث

Statistics					
		v1	v2	v3	v4
N	Valid	129	129	129	129
	Missing	0	0	0	0
Mean		1.5426	2.9302	3.2171	3.5349
Median		1.0000	3.0000	3.0000	4.0000
Mode		1.00	3.00	5.00	4.00
Std. Deviation		.91862	.50290	1.57600	1.03113
Variance		.844	.253	2.484	1.063
Range		3.00	4.00	4.00	4.00
Minimum		1.00	1.00	1.00	1.00
Maximum		4.00	5.00	5.00	5.00

ثانياً: (تحليل الانحدار (Regression Analysis))

تم بناء نماذج انحدار متعدد لغرض اختبار الفرضيات (8,7) الخاصة بالتأثير لمجموعة متغيرات المحور الاول في كل من مجموعتي متغيرات المحورين الثاني والثالث منفردين او مجتمعين

يعرف الانحدار الخطي المتعدد بأنه عملية تقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات احدهما متغير تابع والباقي متغيرات مستقلة يعتقد انها تؤثر في المتغير التابع ويضمن المؤشرات الآتية:

1- معامل التوضيح او التفسير R^2 :ويمثل نسبة تفسير المتغير التوضيحي من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد والنسبة المتبقية تعود الى العوامل الاخرى التي لم يؤخذها الباحث بالحساب.

2- الاحتمال المرافق لقيمة F المحتسبة (p-value of F):وتستخدم الاختبار معنوية المتغيرات المستقلة بشكل اجمالي على المتغير المعتمد ،فاذا كانت قيمتها اقل من 0.05 نرفض فرضية العدم (عدم وجود تأثير معنوي) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تأثير معنوي للمتغير التوضيحي في المتغير المعتمد) والعكس صحيح.

3- معامل الانحدار Regression Coefficient B: وتمثل مقدار التغير في المتغير المعتمد اذا تغير المتغير التوضيحي بمقدار وحدة واحدة ،فاذا كانت الاشارة موجبة فالزيادة في المتغير التوضيحي تسبب زيادة في المتغير المعتمد واذا كانت الاشارة سالبة فالزيادة في المتغير التوضيحي تؤدي الى نقصان في المتغير المعتمد والعكس صحيح

4- الاحتمال المرافق لقيمة t المحتسبة (p-value of t):وتستخدم الاختبار معنوية المتغيرات التوضيحية بشكل فردي على المتغير المعتمد ،فاذا كانت قيمتها اقل من 0.05 نرفض فرضية العدم (عدم وجود تأثير معنوي) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تأثير معنوي للمتغير التوضيحي في المتغير المعتمد) والعكس صحيح. (**المشهداني, هرمز, 1989, 349,347**) وكالآتي:

تأثير متغيرات المحور الاول في متغيرات المحور الثاني

بُني انموذج الانحدار المتعدد (multiple regression model) وحسب الآتي :

$$y_i = a_{0\ 1} + a_{1\ 1}x_1 + \cdots a_{15\ 1}x_{15} + e_1$$

حيث ان

(y_i) يمثل متغير الاستجابه في المحور الثاني ($i = 1,2, \dots, 22$)

(x_j) يمثل متغير السبب في المحور الاول ($i = 1,2, \dots, 15$)

(e_1) يمثل حد الخطأ (التأثيرات غير المدروسة)

وكانت نتائج اجراء التحليل حسب الجداول التالية: **Y1**

جدول (2) يوضح معامل التحديد الخاص بالنموذج المدروس

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.690[a]	.476	.406	.60210
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4				

جدول (3) يوضح اختبار كفاءة النموذج

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	37.175	15	2.478	6.836	.000[a]

	Residual	40.965	113	.363		
	Total	78.140	128			
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4						
b. Dependent Variable: y1						

جدول (4) يوضح مقدرات معلمات النموذج

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.388	.549		2.527	.013
	x1	.000	.068	-.001-	-.014-	.989
	x2	.247	.100	.220	2.476	.015
	x3	-.093-	.117	-.105-	-.797-	.427
	x4	-.112-	.126	-.122-	-.894-	.373
	x5	-.139-	.082	-.171-	-1.696-	.093
	x6	.269	.086	.300	3.116	.002
	x7	.157	.109	.166	1.442	.152
	x8	.072	.103	.078	.699	.486
	x9	-.244-	.084	-.279-	-2.912-	.004
	x10	.089	.085	.111	1.047	.297
	x11	.302	.095	.348	3.175	.002
	x12	-.090-	.104	-.091-	-.858-	.393
	x13	-.088-	.108	-.083-	-.811-	.419
	x14	.091	.103	.102	.879	.381
	x15	.219	.102	.270	2.136	.035
a. Dependent Variable: y1						

الجداول الثلاثة السابقة اظهرت التأثير العالي لمتغيرات المحور الاول في متغير المحور الثاني (y1) كما اظهرت رفض فرضية العدم وقدرة النموذج على التقدير والتنبؤ.

Y2

جدول (5) يوضح معامل التحديد الخاص بالنموذج المدروس

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.782[a]	.611	.560	.64409
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4				

جدول (6) يوضح اختبار كفاءة النموذج

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	73.680	15	4.912	11.840	.000[a]
	Residual	46.878	113	.415		
	Total	120.558	128			
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4						
b. Dependent Variable: y2						

جدول (7) يوضح مقدرات معلمات النموذج

Coefficients[a]						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.500	.588		2.553	.012
	x1	.342	.073	.409	4.675	.000
	x2	-.276-	.107	-.198-	-2.587-	.011

	x3	.029	.125	.026	.230	.819
	x4	.086	.134	.075	.640	.523
	x5	.104	.088	.103	1.189	.237
	x6	.029	.092	.026	.318	.751
	x7	.165	.116	.140	1.414	.160
	x8	-.190-	.110	-.166-	-1.729-	.087
	x9	.024	.090	.022	.266	.790
	x10	.098	.091	.099	1.075	.285
	x11	.213	.102	.198	2.091	.039
	x12	.001	.112	.001	.011	.991
	x13	-.097-	.116	-.074-	-.835-	.406
	x14	.158	.110	.144	1.432	.155
	x15	-.010-	.110	-.010-	-.094-	.926
a. Dependent Variable: y2						

الجداول الثلاثة السابقة اظهرت التأثير العالي لمتغيرات المحور الاول في متغير المحور الثاني (y2) كما اظهرت رفض فرضية العدم وقدرة النموذج على التقدير والتنبؤ.

Y3

جدول (8) يوضح معامل التحديد الخاص بالنموذج المدروس

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.812[a]	.659	.614	.57702
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4				

جدول (9) يوضح اختبار كفاءة النموذج

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	72.765	15	4.851	14.570	.000[a]
	Residual	37.623	113	.333		
	Total	110.388	128			
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4						

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	72.765	15	4.851	14.570	.000[a]
	Residual	37.623	113	.333		
	Total	110.388	128			
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4						
b. Dependent Variable: y3						

جدول (10) يوضح مقدرات معلمات النموذج

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.523	.527		.992	.323
	x1	.291	.066	.363	4.432	.000
	x2	.031	.095	.023	.327	.744
	x3	-.291-	.112	-.277-	-2.595-	.011
	x4	.049	.120	.045	.407	.685
	x5	-.065-	.078	-.068-	-.834-	.406
	x6	.000	.083	.000	-.007-	.994
	x7	.270	.104	.241	2.589	.011
	x8	.096	.099	.087	.970	.334
	x9	.185	.080	.178	2.307	.023
	x10	.053	.082	.056	.647	.519
	x11	.132	.091	.128	1.444	.151
	x12	-.097-	.100	-.083-	-.969-	.334
	x13	.023	.104	.019	.226	.822
	x14	.259	.099	.246	2.620	.010
	x15	-.043-	.098	-.044-	-.433-	.666
a. Dependent Variable: y3						

الجداول الثلاثة السابقة اظهرت التأثير العالي لمتغيرات المحور الاول في متغير المحور الثاني (y3) كما اظهرت رفض فرضية العدم وقدرة النموذج على التقدير والتنبؤ.

Y4

جدول (11) يوضح معامل التحديد الخاص بالنموذج المدروس

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.694[a]	.482	.413	.62523
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4				

جدول (12) يوضح اختبار كفاءة النموذج

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	41.052	15	2.737	7.001	.000[a]
	Residual	44.173	113	.391		
	Total	85.225	128			
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4						
b. Dependent Variable: y4						

جدول (13) يوضح مقدرات معلمات النموذج

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.980	.571		1.717	.089
	x1	.153	.071	.218	2.153	.033
	x2	-.052-	.103	-.044-	-.503-	.616
	x3	.168	.121	.182	1.384	.169
	x4	-.208-	.130	-.216-	-1.592-	.114
	x5	.158	.085	.186	1.857	.066
	x6	.137	.090	.146	1.524	.130
	x7	-.199-	.113	-.202-	-1.766-	.080
	x8	.144	.107	.150	1.351	.179
	x9	.074	.087	.081	.845	.400
	x10	-.052-	.089	-.062-	-.589-	.557
	x11	.072	.099	.079	.727	.469
	x12	.382	.108	.371	3.525	.001
	x13	-.164-	.112	-.149-	-1.460-	.147
	x14	.024	.107	.026	.227	.821
	x15	.162	.106	.191	1.525	.130
a. Dependent Variable: y4						

الجداول الثلاثة السابقة اظهرت التأثير العالي لمتغيرات المحور الاول في متغير المحور الثاني (y4) كما اظهرت رفض فرضية العدم وقدرة النموذج على التقدير والتنبؤ.

Y5

جدول (14) يوضح معامل التحديد الخاص بالنموذج المدروس

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.705[a]	.497	.431	.57361
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4				

جدول (15) يوضح اختبار كفاءة النموذج

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	36.789	15	2.453	7.454	.000[a]
	Residual	37.180	113	.329		
	Total	73.969	128			
a. Predictors: (Constant), x15, x2, x12, x6, x9, x11, x5, x10, x1, x13, x8, x3, x7, x14, x4						
b. Dependent Variable: y6						

جدول (16) يوضح مقدرات معلمات النموذج

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.944	.523		1.804	.074
	x1	-.014-	.065	-.022-	-.219-	.827
	x2	-.042-	.095	-.039-	-.443-	.658
	x3	.103	.111	.120	.925	.357
	x4	-.154-	.120	-.172-	-1.285-	.202
	x5	.100	.078	.127	1.283	.202
	x6	-.022-	.082	-.026-	-.273-	.785

	x7	.119	.104	.129	1.145	.255
	x8	.201	.098	.224	2.053	.042
	x9	.030	.080	.035	.376	.707
	x10	.036	.081	.046	.440	.661
	x11	.133	.091	.157	1.463	.146
	x12	.226	.100	.235	2.268	.025
	x13	-.106-	.103	-.103-	-1.027-	.307
	x14	-.030-	.098	-.035-	-.306-	.760
	x15	.197	.098	.250	2.019	.046
a. Dependent Variable: y6						

الجداول الثلاثة السابقة اظهرت التأثير العالي لمتغيرات المحور الاول في متغير المحور الثاني (y5) كما اظهرت رفض فرضية العدم وقدرة النموذج على التقدير والتنبؤ.

من الجداول السابقة تبين لنا على العموم التأثير العالي لمتغيرات المحور الاول في تغاير من متغيرات المحور الثاني وبنسب مختلفة.

الفصل الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول / الاستنتاجات

مما تقدم من الادبيات العلمية والجانب التطبيقي الذي اجري وتحليله فقد توصلنا الى عدد من الاستنتاجات تمثلت في الاتي:

1- يطبق البنك المركزي العراقي نسبة الاحتياطي القانوني نفسها المطبقة على المصارف التقليدية اي على جميع الودائع من دون استثناء وكما هو معروف ان الودائع الاستثمارية للمصارف الاسلامية تخضع لمبدأ الربح الخسارة حيث لم يراعِ البنك المركزي خصوصية هذه الودائع وهذا ادى الى تعطيل نسبة من السيولة عن الاستثمار والتوظيف ومن ثم يؤثر في ربحية المصارف الاسلامية.

2- لا تتمكن المصارف الاسلامية من استثمار فوائضها النقدية في الخدمات المقدمة من لدن البنك المركزي مثل حوالات الخزينة او الاستثمار الليلي او ان تعتمد على الادوات التي يقدمها البنك المركزي عند تعرضها للعجز مثل القروض المقدمة للمصارف التقليدية في حالة العجز او استخدام اداة سعر اعادة الخصم لكون هذه الخدمات تناسب المصارف التقليدية دون الاسلامية لأنها تتضمن الفائدة .

3- لم يقدم البنك المركزي العراقي البدائل المناسبة أو ابتكار ادوات مالية جديدة تناسب خصوصية المصارف الاسلامية على الرغم من صدور قانون المصارف الاسلامية .

4- تعتمد المصارف الاسلامية بشكل كبيرة على صيغ الاستثمارية قصيرة الاجل مثل المرابحة للمحافظة على السيولة لديها حيث تُعد مشكلة السيولة النقدية من أخطر المشاكل التي تواجه المصارف الاسلامية لعدة اسباب منها التحديات المفروضة على تلك المصارف بسبب البيئة التي تعمل فيها مثل عدم اكتمال شبكة المصارف الاسلامية علي المستوي العالمي وعدم وجود سوق مالية اسلامية وبسبب طبيعة المشروعات التي تستثمر فيها الأموال وعدم تعاملها بالفائدة المصرفية الربوية كما تفعل البنوك التقليدية, وهذا يوجب الاهتمام بهذه المشكلة وايجاد الحلول البديلة الشرعية لها .

5- تستخدم المصارف الاسلامية النماذج الاحصائية نفسها لأعداد الموازنات المستخدمة من لدن المصارف التقليدية والتي يتم اعتبار الودائع الاستثمارية على انها ودائع لأجل والصيغ الاسلامية (كالمرابحة, والمضاربة , والمشاركة....) على انها ائتمان نقدي.

المبحث الثاني / التوصيات

1- بناء وتطوير انموذج عملي للتعامل بين المصارف الاسلامية والبنك المركزي العراقي مثل تسهيلات المقرض الاخير والاحتياطي القانوني وغيرها من الادوات التي تدعم جانب السيولة.

2- على البنك المركزي العراقي ان يراعي خصوصية ودائع الاستثمار للمصارف الاسلامية عند احتساب نسبة الاحتياطي القانوني لانها تخضع لمبدأ الربح والخسارة.

3- ضرورة اهتمام المشرعين والمهتمين بتطوير اطر قانونية وتنظيمية ورفع مستويات ادارة السيولة عن طريق استحداث أدوات مالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تتماشى مع الشريعة الإسلامية تعمل على الموائمة بين السيولة والربحية للمصارف الإسلامية.

4- ضرورة إنشاء صندوق طوارئ من لدن البنك المركزي لإدارة السيولة يمكِّن المصارف الإسلامية من المشاركة فيه والحصول على نسبة من السيولة في حال الإعسار بصيغة لا تعتمد على الفائدة.

5- ضرورة قيام البنك المركزي باستحداث ووضع المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتوقع أن تواجهها المصارف الإسلامية .

6- دعم وتشجيع البحوث والدراسات التي تهدف إلى تطوير وابتكار منتجات جديدة تساعد على إدارة السيولة بعيداً عن الفائدة والخروج بمقترحات تتمتع بالمصداقية الشرعية والكفاية الاقتصادية تؤدي الى زيادة فعالية المصارف الإسلامية.

7- دعوة المصارف الاسلامية الى تعريف الجمهور بماهية هذه المصارف واهدافها ومنتجاتها لغرض استقطابهم للتعامل معها.

8- ضرورة قيام البنك المركزي بأعداد نماذج خاصة للموازنات والاحصائيات للمصارف الاسلامية تتناسب وطبيعة وميزة هذه المصارف

المصادر

المصادر العربية

اولاً: الكتب

1- الدوري, زكريا و يسرا ,السامرائي, البنوك المركزية والسياسات النقدية, دار اليازوري العلمية للنشر والطبع,عمان,2013

2- السبلاني, غسان, المصارف الاسلامية نظام عادل ومستقر, دار منهل اللبناني, بيروت, الطبعة الاولى 2012

3- الشمري, صادق راشد, الصناعة المصرفية الاسلامية, الواقع والتطبيقات العملية, دار الكتب والوثائق ببغداد,2012

4- المالقي, عائشة الشرقاوي، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000

5- أرشيد, محمود عبدالكريم احمد, الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية, دار النفائس للنشر والتوزيع, عمان ,الاردن,2007,الطبعة الثانية

6- بو جلال, محمد ، البنوك الإسلامية مفهومها تطورها نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية. للكتاب، الجزائر، 1991

7- توفيق, محب خلة, الاقتصاد النقدي والمصرفي , دار الفكر الجامعي, الاسكندرية ,2011, الطبعة الاولى.

8- جودة, عبد الخالق و كريم, كريمة : محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992

9- حدة, رايس ,دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية, ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع , القاهرة,مصر,1996,الطبعة الاولى

10- حشيش, عادل احمد, اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي, الدار الجامعية الجديدة,الاسكندرية,2004

11- حمودة, محمود ومصطفى حسنين, اضواء على المعاملات المالية في الاسلام ,مؤسسة الوراة للنشر والتوزيع, الاردن, ط.2

12- طوروس, وديع, المدخل الى الاقتصاد النقدي, المؤسسة الحديثة للكتاب, طرابلس,لبنان,2011,الطبعة الاولى

13- هندي, منير ابراهيم, شبهة الربا في معاملات البنوك الاسلامية ,دراسة اقتصادية وشرعية ,المكتب العربي الحديث, مصر,2000

14- لعمارة, جمال, المصارف الاسلامية ,دار النبأ, الجزائر ,1996

15- محمد, يوسف كمال ، فقه الاقتصاد النقدي، دار الصابوني، بدون ذكر بلد النشر،1993

ثانياً: رسائل واطاريح

1- صيام ,زكريا محمد, رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية, جامعة الازهر ,غزة بعنوان صكوك المضاربة ودورها في تفعيل قدرة البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية في فلسطين ,2014

2- ناصر , سليمان ,علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية, رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية, مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير, الجزائر ,2005

ثالثاً: ابحاث الندوات والمؤتمرات

1- الرباطي, احمد سعد, الحداد و صابرين المبروك, إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية , الأسس والنظريات, بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية 28- 30(تموز) يوليو 2015, ليبيا

2- المغربي, عبد الحميد عبد الفتاح ، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004

3- سعيد, حسين, سيولة المصارف الاسلامية, المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب, جدة 2011

4- شحاتة, حسين حسين, الاطار العام لمعايير تقييم اداء المصارف الاسلامية, بحث مقدم الى جامعة الازهر,2012

المصادر الاجنبية

A: BOOKS

1- Roger LeRoy Miller, & Ropert W.PuIsinelli, "Modern Money and Banking" , N.Y. Mc Graw – Hill Book co, 2ndEd, 1985.

B: Periodicals & Researches

1- Bank Negara Malaysia (2002), Liquidity Framework for Islamic Financial Institutions, Kuala Lumpur.

2- Leire, San-Jose, ,Iturralde, Txomin and Maseda, Amaia, Treasury Management Versus Cash Management, International Research Journal of Finance and Economics (19), 2008.

مواقع الانترنيت

1- النقد والإحصاءات المالية كتيب النقد الدولي

http://www.imf.org/external/pubs/ft/mfs/manual/pdf/mmfsch6.pdf